خارج الفقه

۱۶-۸-۱۴۰۵فقه اکبر ۳

۱۸

(مکتب و نظام سیاسی اسلام)

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادوي الطهراني

مکتب و نظام سیاسی اسلام

مبانی مکتب سیاسی اسلام

نظام سیاسی اسلام

اهداف مکتب سیاسی اسلام

مبانی مکتب سیاسی اسلام

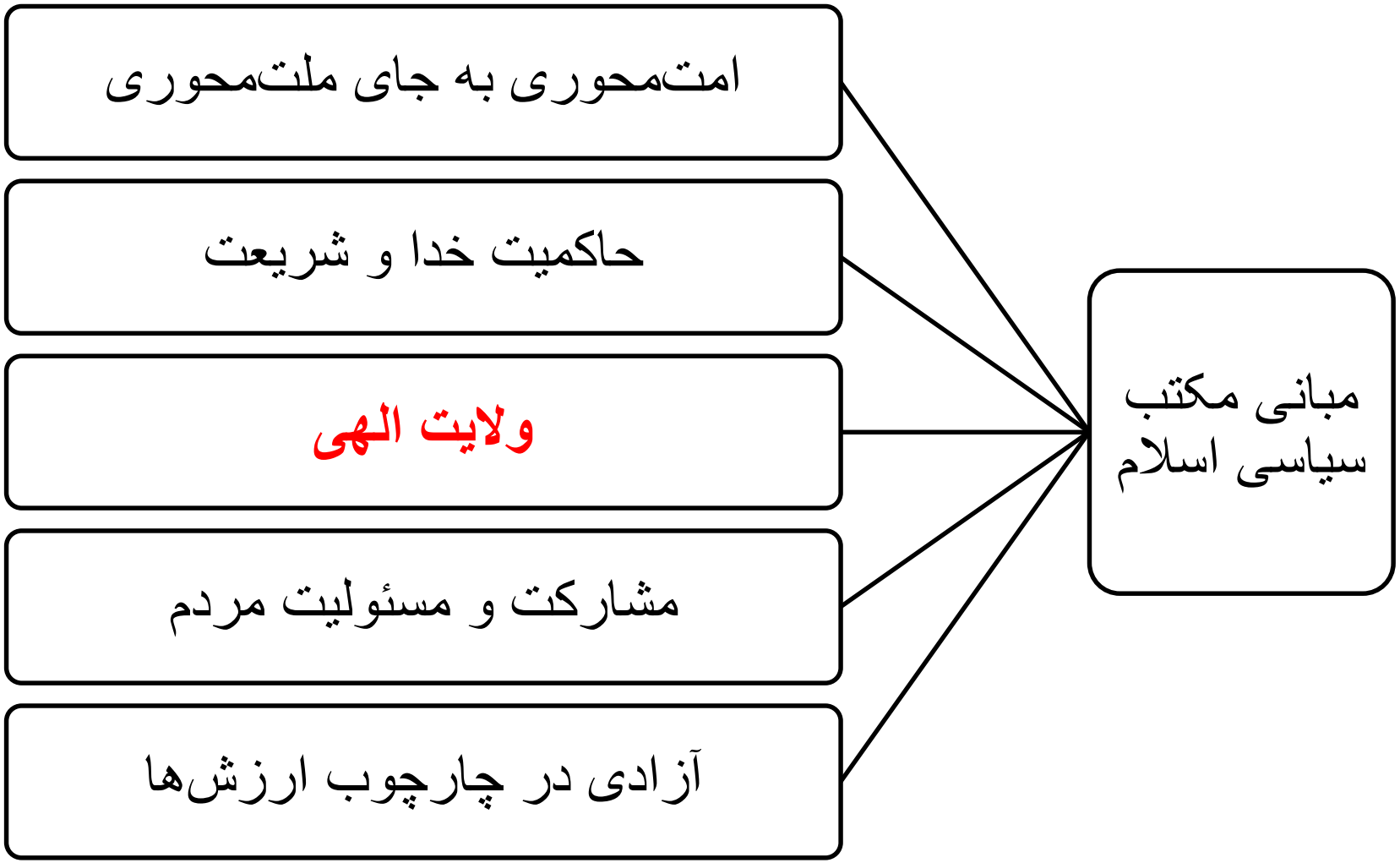

مبانی مکتب سیاسی اسلام

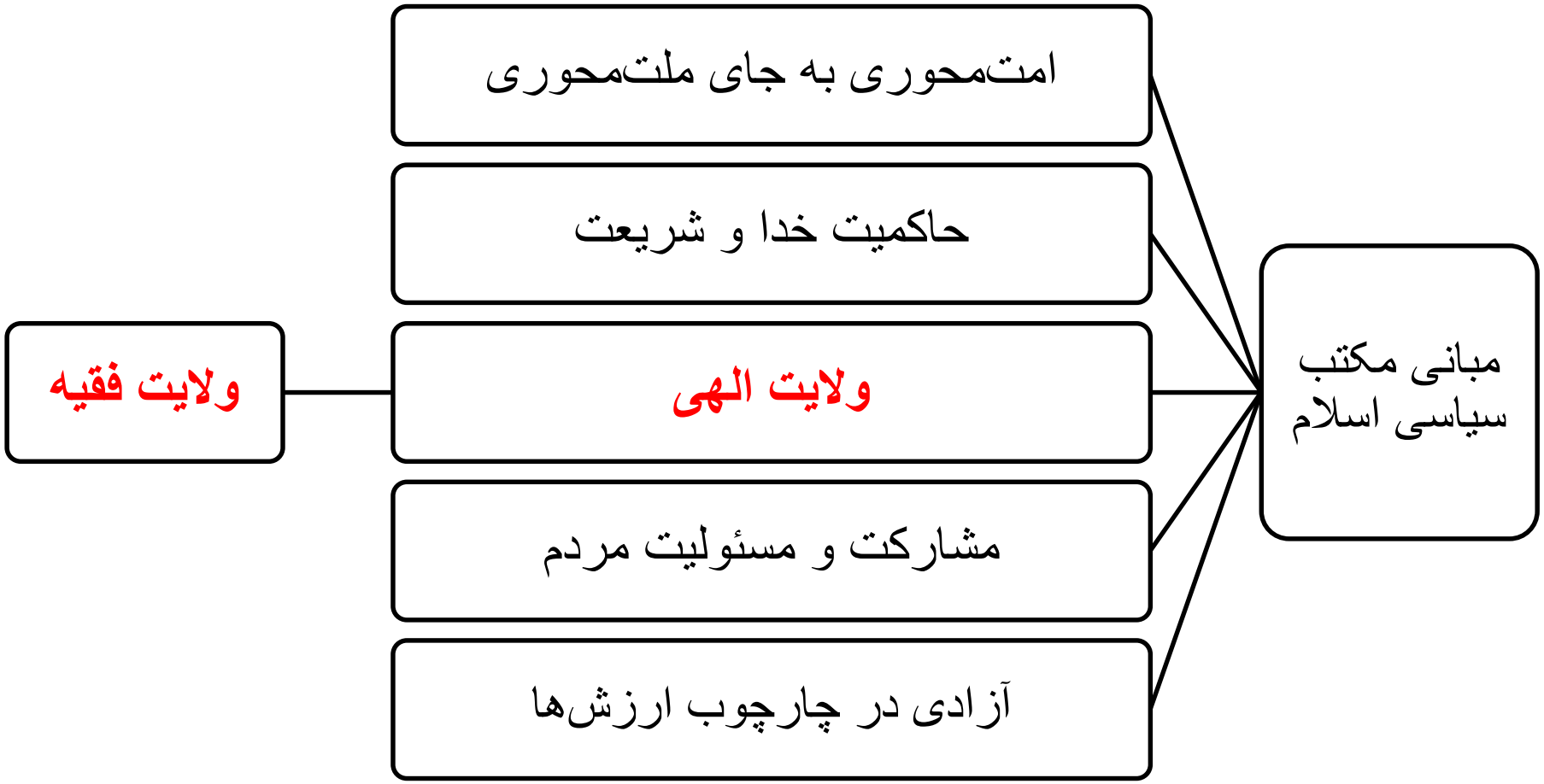

أدلة ولاية الفقيه

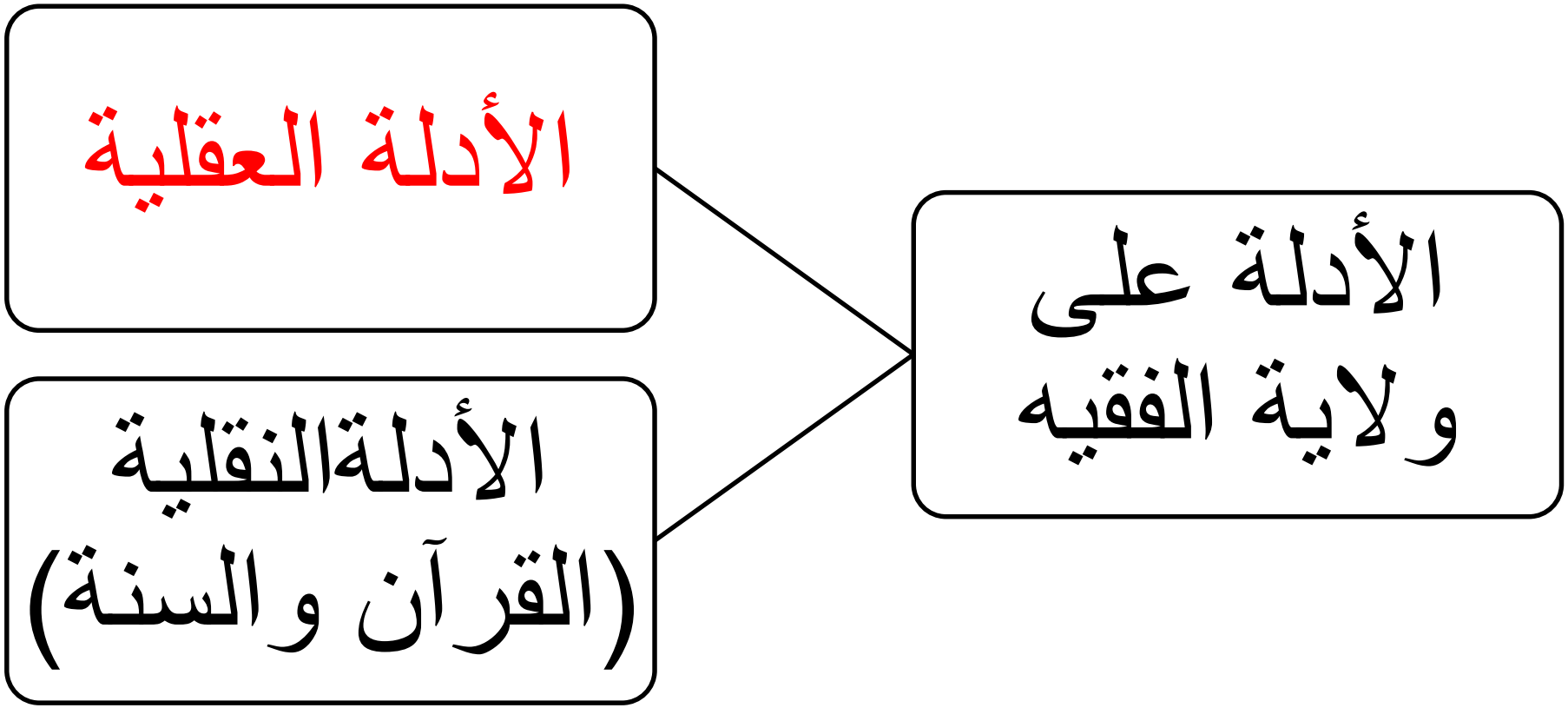

أدلة ولاية الفقيه

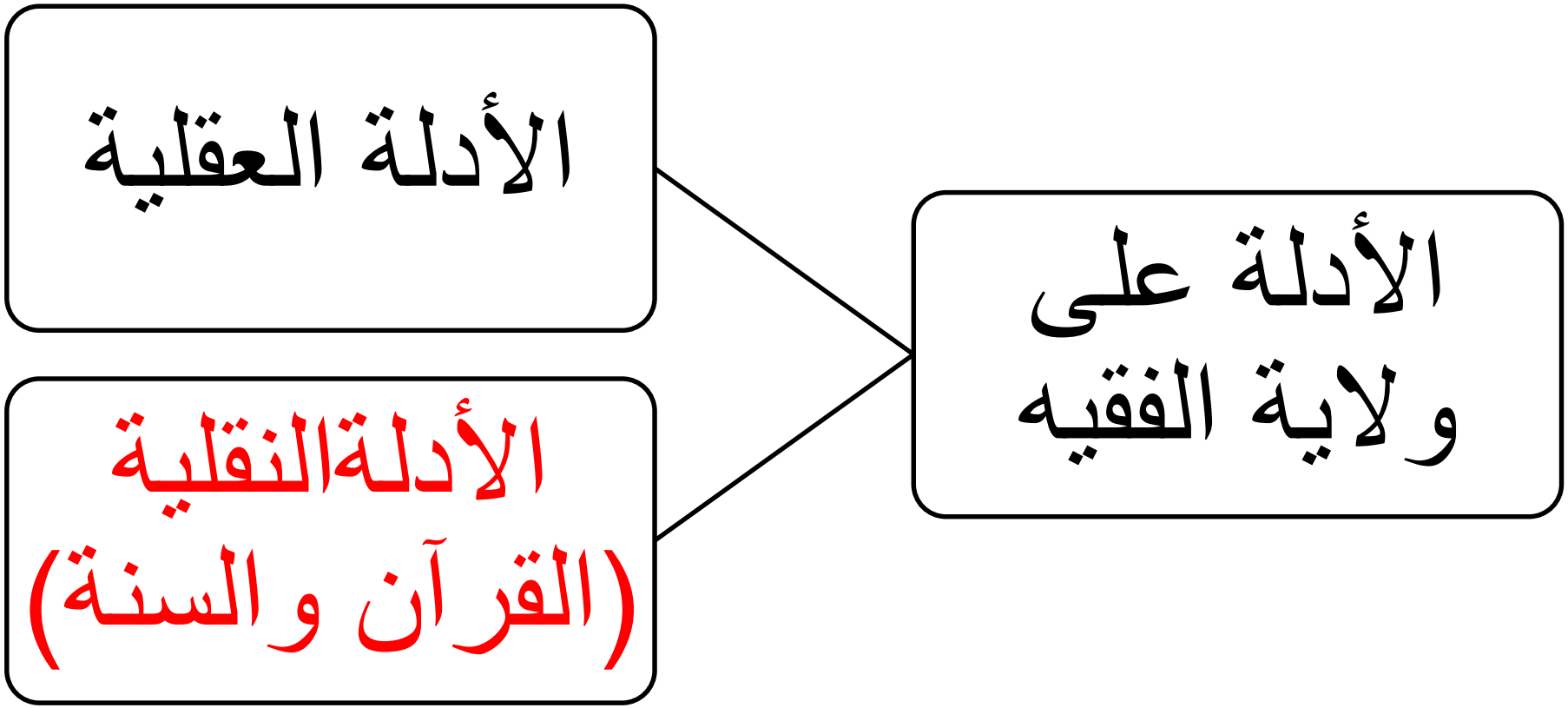

أدلة ولاية الفقيه

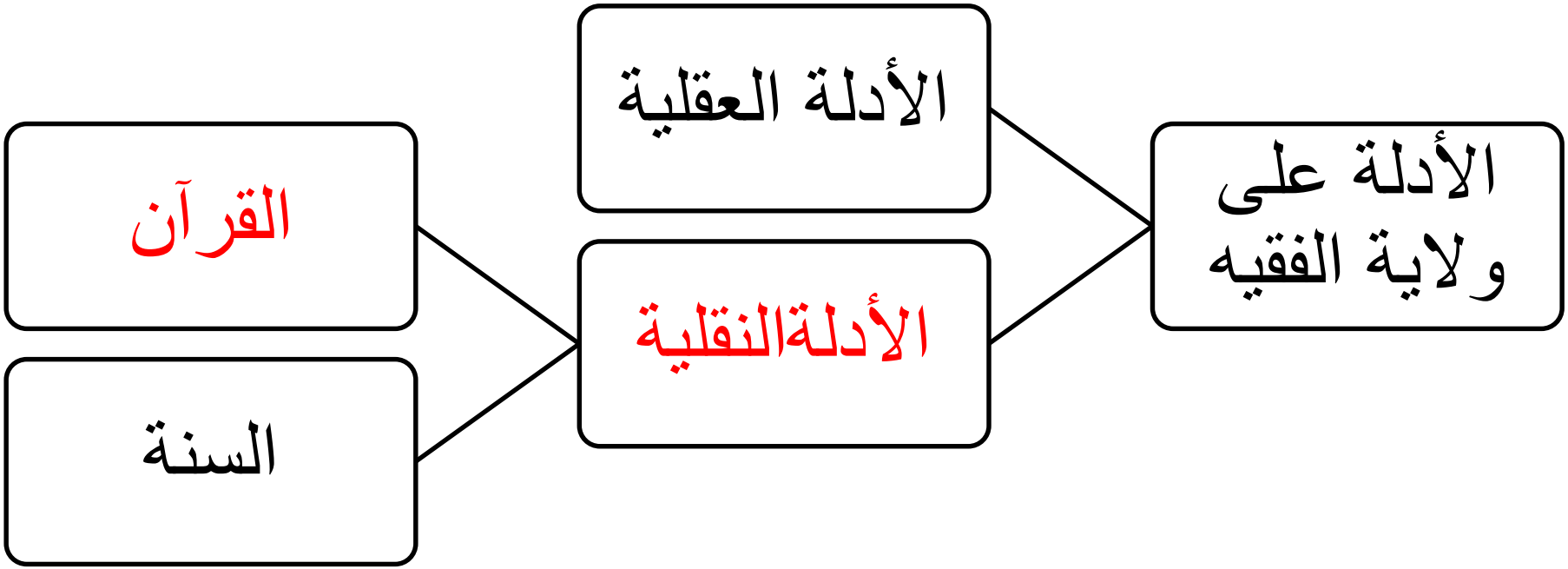

أدلة ولاية الفقيه

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَ أَحْسَنُ تَأْوِيلاً

﴿ ٥٩ النساء ﴾

توقيع شريف

- ٣٣۴٢۴- ٩- «٣» وَ فِی کتَاب إِکْمَال الدِّین وَ إِتْمَام النِّعْمَة عَنْ مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن عِصَام عَنْ مُحَمَّد بْن یعْقُوب عَنْ إِسْحَاق بْن یعْقُوب قَالَ: سَأَلْتُ مُحَمَّد بْن عُثْمَان الْعَمْرِی أَنْ یوصِلَ لِی کتَاباً- قَدْ سَأَلْتُ فِیه عَنْ مَسَائِل أَشْکَلَتْ عَلَیَّ فَوَرَدَ التَّوْقِیعُ بِخَطِّ مَوْلَانَا صَاحِبِ الزَّمَانِ ع- أَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ أَرْشَدَکَ اَللَّهُ وَ ثَبَّتَکَ إِلَی أَنْ قَالَ- وَ أَمَّا الْحَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ فَارْجِعُوا فِیهَا إِلَی رُوَاةِ حَدِیثِنَا- فَإِنَّهُمْ حُجَّتِی عَلَیْکُمْ وَ أَنَا حُجَّةُ اَللَّهِ «۴»- وَ

وسائل الشیعة؛ ج٢٧، ص: ١۴٠

توقيع شريف

- أَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَمْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَ عَنْ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ فَإِنَّهُ ثِقَتِي وَ كِتَابُهُ كِتَابِي.

وسائل الشيعة؛ ج۲۷، ص: ۱۴۰

توقيع شريف

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ فِی کتَاب الْغَيْبَة عَنْ جَمَاعَة عَنْ جَعْفَر بْن مُحَمَّد بْن قُولَوَيْه وَ أَبی غَالبٍ الزُّرَارِیِّ وَ غَيْرِهِمَا کُلِّهِم عَن مُحَمَّد بن يعقُوب «۵»
- وَ رَوَاهُ الطَّبْرِسِیُّ فِی الْإِحْتِجَاجِ مِثْلَهُ «۶».

وسائل الشيعة؛ ج۲۷، ص: ۱۴۰

توقيع شريف

- (٣)- إكمال الدين- ٤٨٤- ٤.
- (٤)- فى المصدر زيادة- عليهم.
- (٥)- الغيبة- ١٧٦.
- (٦)- الاحتجاج- ٤٦٩.
- (٧)- معانى الاخبار- ١٥٧- ١، و علل الشرائع- ٨٥- ٤.
- (٨)- فى المصدر- عن محمد بن أبى عبد الله الكوفى.

وسائل الشيعة؛ ج٢٧، ص: ١٤٠

توقيع شريف

- ۴ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِصَامٍ الْكُلَيْنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ «۳» ج الْكُلَيْنِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عُثْمَانَ الْعَمْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُوصِلَ لِي كِتَاباً قَدْ سَأَلْتُ فِيهِ عَنْ مَسَائِلَ أَشْكَلَتْ عَلَيَّ فَوَرَدَتْ فِي التَّوْقِيعِ بِخَطِّ مَوْلَانَا صَاحِبِ الزَّمَانِ ع

كمال الدين و تمام النعمة، ج۲، ص: ۴۸۳

توقيع شريف

- أَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ أَرْشَدَكَ اللَّهُ وَ ثَبَّتَكَ مِنْ أَمْرِ الْمُنْكِرِينَ لِي مِنْ أَهْلِ بَيْتِنَا وَ بَنِي عَمِّنَا فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ بَيْنَ أَحَدٍ قَرَابَةٌ وَ مَنْ أَنْكَرَنِي فَلَيْسَ مِنِّي وَ سَبِيلُهُ سَبِيلُ ابْنِ نُوحٍ ع أَمَّا سَبِيلُ عَمِّي جَعْفَرٍ وَ وُلْدِهِ فَسَبِيلُ إِخْوَةِ يُوسُفَ ع

كمال الدين و تمام النعمة، ج۲، ص: ۴۸۴

توقيع شريف

- أَمَّا الْفُقَّاعُ فَشُرْبُهُ حَرَامٌ وَ لَا بَأْسَ بِالشَّلْمَابِ «۱»
- وَ أَمَّا أَمْوَالُكُمْ فَلَا نَقْبَلُهَا إِلَّا لِتَطَهَّرُوا فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصِلْ وَ مَنْ شَاءَ فَلْيَقْطَعْ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ وَ

كمال الدين و تمام النعمة، ج۲، ص: ۴۸۴

توقيع شريف

- (١) شراب يتّخذ من الشيلم و هو الزوان الذى يكون فى البر، قال أبو حنيفة: الشيلم حب صغار مستطيل أحمر قائم كانه فى خلقة سوس الحنطة و لا يسكر و لكنه يمر الطعام امرارا شديدا. و قال مرة نبات الشيلم سطاح و هو يذهب على الأرض و ورقته كورقة الخلاف البلخىّ شديدة الخضرة رطبة. قال: و الناس يأكلون ورقه إذا كان رطبا و هو طيب لا مرارة له و حبّه اعقى من الصبر (التاج)

كمال الدين و تمام النعمة، ج٢، ص: ۴۸۴

توقيع شريف

- و قال استاذنا الشعرانى فى هامش الوسائل ج ١٧ ص ٢٩١:
- «ان الشلماب شراب يتخذ من الشيلم و هو حبّ شبيه بالشعير و فيه تخدير نظير البنج و ان اتفق وقوعه فى الحنطة و عمل منه الخبر اورث السدر و الدوار و النوم و يكثر نباته فى مزرع الحنطة و يتوهم حرمته لمكان التخدير و اشتباه التخدير بالاسكار عند العوام».

كمال الدين و تمام النعمة، ج٢، ص: ۴۸۴

توقيع شريف

أَمَّا ظُهُورُ الْفَرَجِ فَإِنَّهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ وَ كَذَبَ الْوَقَّاتُونَ و

كمال الدين و تمام النعمة، ج۲، ص: ۴۸۴

توقيع شريف

أَمَّا قَوْلُ منْ زَعَمَ أَنَّ الْحُسَيْنَ لَمْ يُقْتَلْ فَكُفْرٌ وَ تَكْذِيبٌ وَ ضَلَالٌ و

كمال الدين و تمام النعمة، ج۲، ص: ۴۸۴

توقيع شريف

أَمَّا الْحوَادِثُ الْوَاقِعَةُ فَارْجِعُوا فِيهَاإِلَى رُوَاةِ حَدِيثِنَا «٢» فَإِنَّهُمْ حُجَّتِي عَلَيْكُمْ وَ أَنَا حُجَّةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

كمال الدين و تمام النعمة، ج٢، ص: ٤٨٤

تحليل خمس

- ٣٩٨ ٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ ع وَ قَرَأْتُ أَنَا كِتَابَهُ إِلَيْهِ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ قَالَ الَّذِي أَوْجَبْتُ فِي سَنَتِي هَذِهِ وَ هَذِهِ سَنَةٌ عِشْرِينَ وَ مِائَتَيْنِ فَقَطْ لِمَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي أَكْرَهُ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى كُلِّهِ خَوْفاً مِنَ الِانْتِشَارِ وَ سَأُفَسِّرُ لَكَ بَعْضَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

تهذيب الأحكام؛ ج۴، ص: ۱۴۱

تحليل خمس

- إِنَّ مَوَالِيَّ أَسْأَلُ اللَّهَ صَلَاحَهُمْ أَوْ بَعْضَهُمْ قَصَّرُوا فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فَعَلِمْتُ ذَلِكَ فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُطَهِّرَهُمْ وَ أُزَكِّيَهُمْ بِمَا فَعَلْتُ فِي عَامِي هَذَا مِنْ أَمْرِ الْخُمُسِ

تهذيب الأحكام؛ ج۴، ص: ۱۴۱

تحليل خمس

- قَالَ اللَّهُ تَعَالَى خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِها وَ صَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَ اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. أَ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ وَ يَأْخُذُ الصَّدَقاتِ وَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ. وَ قُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَ رَسُولُهُ وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ سَتُرَدُّونَ إِلى عالِمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

- تهذيب الأحكام؛ ج۴، ص: ۱۴۱

تحليل خمس

- وَ لَمْ أُوجِبْ ذَلِکَ عَلَيْهِمْ فِي كُلِّ عَامٍ وَ لَا أُوجِبُ عَلَيْهِمْ إِلَّا الزَّكَاةَ الَّتِي فَرَضَهَا اَللَّهُ عَلَيْهِمْ وَ إِنَّمَا أَوْجَبْتُ عَلَيْهِمُ الْخُمُسَ فِي سَنَتِي هَذِهِ فِي الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ الَّتِي قَدْ حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ وَ لَمْ أُوجِبْ ذَلِکَ عَلَيْهِمْ فِي مَتَاعٍ وَ لَا آنِيَةٍ وَ لَا دَوَابَّ وَ لَا خَدَمٍ وَ لَا رِبْحِ رِبْحِهِ فِي تِجَارَةٍ وَ لَا ضَيْعَةٍ إِلَّا ضَيْعَةً سَأُفَسِّرُ لَکَ أَمْرَهَا تَخْفِيفاً مِنِّي عَنْ مَوَالِيَّ وَ مَنّاً مِنِّي عَلَيْهِمْ لِمَا يَغْتَالُ السُّلْطَانُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَ لِمَا يَنُوبُهُمْ فِي ذَاتِهِمْ

- تهذيب الأحكام؛ ج۴، ص: ۱۴۱

تحليل خمس

- فَأَمَّا الْغَنَائِمُ وَ الْفَوَائِدُ فَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ فِي كُلِّ عَامٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى- وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَ مَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ- يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ

تهذيب الأحكام؛ ج۴، ص: ۱۴۱

تحلیل خمس

- تهذیب الأحکام، ج۴، ص: ۱۴۲
- شَیْءٍ قَدیرٌ وَ الْغَنَائمُ وَ الْفَوَائدُ یَرْحَمُکَ اللَّهُ فَهِیَ الْغَنیمَةُ یَغْنَمُهَا الْمَرْءُ وَ الْفَائدَةُ یُفیدُهَا وَ الْجَائزَةُ مِنَ الْإنْسَانِ لِلْإنْسَانِ الَّتی لَهَا خَطَرٌ عَظیمٌ وَ الْمیرَاثُ الَّذی لَا یُحْتَسَبُ مَنْ غَیْرَ أَبَ وَ لَا ابْنٍ وَ مِثْلُ عَدُوٍّ یُصْطَلَمُ فَیُؤْخَذُ مَالُهُ وَ مَثْلُ مَالَ یُؤْخَذُ لَا یُعْرَفُ لَهُ صَاحبُهُ وَ مِنْ ضَرْبِ مَا صَارَ إلَی قَوْمٍ مِنْ مَوَالیَّ مِنْ أَمْوَالِ الْخُرَّمیَّةِ اَلْفَسَقَةِ فَقَدْ عَلمْتُ أَنَّ أَمْوَالًا عَظَاماً صَارَتْ إلَی قَوْمٍ مِنْ مَوَالیَّ فَمَنْ کَانَ عِنْدَهُ شَیْءٌ مِنْ ذَلکَ فَلْیُوصَلْ إلَی وَکیلی وَ مَنْ کَانَ نَائیاً

تهذیب الأحکام؛ ج۴، ص: ۱۴۱

دراسات الاستاذ: مهدی الهادوی الطهرانی

توقيعات ابناء الرضا ع

- گزارش شیخ طوسی به نقل از هبۀ اللَّه کاتب (زنده در ۴۰۰ ق) ، نوهء دختری ابو جعفر محمّد بن عثمان عَمری ، سفیر دوم امام زمان علیه السلام

الغيبة(الشيخ الطوسی)، صص ۳۵۶-۳۵۷

توقيعات ابناء الرضا ع

- ٣١٨ – عنه ، عن أبى نصر هبة الله [بن محمد] (٢) بن أحمد الكاتب ابن بنت أبى جعفر العمرى قدس الله روحه وأرضاه ، عن شيوخه أنه لما مات الحسن بن على عليهما السلام حضر غسله عثمان بن سعيد رضى الله عنه وأرضاه وتولى جميع أمره فى تكفينه وتحنيطه وتقبيره ، مأمورا بذلک للظاهر من الحال التى لا يمكن جحدها ولا دفعها إلا بدفع حقائق الأشياء فى ظواهرها .

الغيبة(الشيخ الطوسى)، صص ٣٥٦-٣٥٧

توقيعات ابناء الرضا ع

- وكانت توقيعات صاحب الامر عليه السلام تخرج على يدى عثمان بن سعيد وابنه أبى جعفر محمد بن عثمان إلى شيعته وخواص أبيه أبى محمد عليه السلام بالأمر والنهى والأجوبة عما يسأل (٢) الشيعة عنه إذا احتاجت إلى السؤال فيه بالخط الذى كان يخرج فى حياة الحسن عليه السلام ،

الغيبة(الشيخ الطوسى)، صص ٣٥٦-٣٥٧

توقيعات ابناء الرضا ع

- فلم تزل الشيعة مقيمة على عدالتهما إلى أن توفى عثمان بن سعيد رحمه الله ورضى عنه وغسله ابنه أبو جعفر وتولى القيام به وحصل الامر كله مردودا إليه ، والشيعة مجتمعة على عدالته وثقته وأمانته ، لما تقدم له من النص عليه بالأمانة والعدالة والامر بالرجوع إليه فى حياة الحسن عليه السلام وبعد موته فى حياة أبيه عثمان رحمة الله عليه (١) .

الغيبة(الشيخ الطوسى)، صص ٣٥٦-٣٥٧

توقيعات ابناء الرضا ع

- أحمد بن إسحاق قال : دخلت على أبى محمد❊ فسألته أن يكتب لأنظر إلى خطه فأعرفه إذا ورد فقال نعم ثم قال : يا أحمد ان الخط سيختلف عليک ما بين القلم الغليظ والقلم الدقيق فلا تشكن ،
- ❊أبو محمد الحسن العسكرى عليه السلام

مناقب آل أبى طالب(ابن شهرآشوب)،ج۳، ص۵۳۳

توقيعات ابناء الرضا ع

- ثم دعا بالدواة فقلت فى نفسى : أستوهبه القلم الذى كتب به ،
- فلما فرغ من الكتابة أقبل يحدثنى وهو يمسح القلم بمنديل الدواة ساعة ثم قال : هاك يا أحمد ، فناولنيه ، الخبر .

مناقب آل أبى طالب(ابن شهرآشوب)،ج۳، ص۵۳۳

توقیعات ابناء الرضا ع

- بر اساس شواهد روایی و تاریخی موجود، شواهد قابل‌توجهی وجود دارد که نشان می‌دهد دست‌کم در بازه زمانی امامان نهم تا دوازدهم (امام جواد تا امام مهدی) و به‌ویژه میان امام یازدهم و دوازدهم، دست‌خط واحدی به کار می‌رفته است؛ هرچند این شواهد بیشتر بر توقیعات (نامه‌های امضاشده) دوران غیبت صغری متمرکز است و نمی‌توان آن را به‌طور قطعی و مطلق به «یکسان بودن دست‌خط تمام چهار امام» تعمیم داد.

توقیعات ابناء الرضا ع

- شواهد روایی و تاریخی بر یکسانی دست‌خط
- منابع روایی شیعه، به‌ویژه در بحث توقیعات (مکاتبات و نامه‌های صادرشده از سوی امام)، به‌روشنی به یکسانی دست‌خط اشاره کرده‌اند:

توقیعات ابناء الرضا ع

- • یکسانی دست‌خط امام زمان با امام حسن عسکری (ع):
- منابع معتبر روایی و کلامی تصریح می‌کنند که توقیعات صادرشده از سوی امام دوازدهم در دوران غیبت صغری، به همان دست‌خطی بود که در زمان حیات امام حسن عسکری (ع) صادر می‌شد.

توقیعات ابناء الرضا ع

- به گفته ابونصر هبةالله، توقیعات صاحب‌الامر(عج) به همان خطی که در زمان امام حسن عسکری(ع) صادر می‌شد، توسط عثمان بن سعید و محمد بن عثمان برای شیعیان صادر می‌گشت.

توقیعات ابناء الرضا ع

- یکسانی دست‌خط در سراسر دوران غیبت صغری:
- منابع تاریخی گزارش می‌دهند که دست‌خط توقیعات در طول دوران نیابت چهار سفیر (نواب اربعه) نیز یکسان و در سبک وِاحدی بوده است. برای نمونه، عبدالله بن جعفر حمیَری نقل می‌کند که پس از مرگ عثمان بن سعید، توَقیعات امام عصر(عج) با همان دست‌خطی که پیش‌تر دریافت می‌کردند، صادر شد.

توقیعات ابناء الرضا ع

- ۰ تأیید از سوی اصحاب: برخی اصحاب مانند محمد بن عثمان عمری می‌گفتند: «از ناحیه مقدسه توقیعی صادر شد که خطش را خوب می‌شناختم». این شناخت دقیق نشان می‌دهد که یک الگوی ثابت و مشخص از دست‌خط در میان آنان رواج داشته است.

توقیعات ابناء الرضاع

- تحلیل و جمع‌بندی
- این شواهد، پایه‌ای برای این باور شیعی فراهم می‌کند که در دوران امامت امامان متأخر، یک دست‌خط خاص و مشخص برای مکاتبات رسمی امام به کار می‌رفته است. با این حال، باید به چند نکته توجه داشت:

توقیعات ابناء الرضا ع

- ۱. محدودیت شواهد: شواهد موجود عمدتاً بر دست‌خط امام یازدهم و دوازدهم متمرکز است و به‌طور مستقیم به یکسانی دست‌خط امام نهم (جواد) و امام دهم (هادی) اشاره نمی‌کند.

توقیعات ابناء الرضا ع

- ۲. احتمال وجود کاتب: برخی محققان احتمال داده‌اند که امام حسن عسکری (ع) کاتب ویژه‌ای داشته که مسئول نوشتن نامه‌ها بوده و این کاتب در دوران نیابت عثمان بن سعید و فرزندش نیز به همین کار ادامه می‌داده است. این نظریه می‌تواند توضیح‌دهنده یکسانی دست‌خط باشد، بدون آنکه لزوماً به معنای دست‌خط شخصی امام باشد.

توقیعات ابناء الرضا ع

- ۳. جمع‌بندی نهایی: در پاسخ به پرسش شما، باید گفت بله، دلیلی تاریخی و روایی بر یکسانی دست‌خط در میان امامان متأخر (دست‌کم امام یازدهم و دوازدهم) وجود دارد و این یکسانی، نقش مهمی در اعتباربخشی به توقیعات دوران غیبت صغری ایفا کرده است.

توقيعات ابناء الرضا ع

- با این وجود، تعمیم قطعی این یکسانی به هر چهار امام آخر (از امام جواد تا امام مهدی) نیازمند احتیاط بیشتری است، زیرا شواهد مستقیم برای دو امام نخست این چهارگانه (امام جواد و امام هادی) محدودتر است.

توقیعات ابناء الرضا ع

- اگر منظورتان چهار امام پایانی، یعنی امام جـواد، امـام هادی، امام حسن عسکری و امام مهدی (علیهم‌السلام) باشد، نتیجه بررسی من چنین است:
- امام شاهد مشخص بر یکسانی خط
- امام جواد (ع) مدرک مقایسه‌ای قطعی پیدا نشده است
- امام هادی (ع) مدرک مقایسه‌ای قطعی پیدا نشده است

توقیعات ابناء الرضا ع

- امام حسن عسکری (ع) درباره نامه‌ها و دست‌خط ایشان گزارش‌هایی وجود دارد
- امام مهدی (عج) گزارش صریح درباره شباهت خط توقیعات ایشان با خط زمان امام عسکری وجود دارد

توقیعات ابناء الرضا ع

- یک نکته نسخه‌شناختی هم اهمیت دارد: یکسان بودن خط نامه‌ها لزوماً به معنای یکسان بودن دست‌خط نویسندگان نیست؛ ممکن است کاتب مشترکی در میان بوده باشد.
- نتیجه نهایی: برای یکسان بودن خط امام یازدهم و دوازدهم شاهد روایی داریم؛ اما برای یکسان بودن دست‌خط هر چهار امام، فعلاً دلیل تاریخی یا روایی صریح و قابل اتکایی سراغ ندارم.

الثانی عشر: ورود التوقیع أیّام الغیبة الصغریٰ

قد یستدل علی وثاقة مَن ورد علیه توقیع أیّام الغیبة الصغری ببیان أنّ الشیخ الطوسی شهد فی کتاب «الغیبة» بأنّ التوقیعات إنّما کانت ترد أیام الغیبة الصغریٰ علی الثقات.[3]

ولا یوجد فی کتاب «الغیبة» ما یمکن توهم دلالته علی ذلک إلاّ قوله:

«وقد کان فی زمان السفراء المحمودین أقوام ثقات ترد علیهم التوقیعات من قبل المنصوبین للسفارة من الأصل»[4]

---

(۱) معجم الرجال. ج ۱. ص ۷۹، ۸۰ (ط بیروت).

(۲) صحیفة الرضا. ح ۱۱۴ ـ عیون أخبار الرضا. ج ۲. ب ۳۶. ح ۹۹ توجد لفظة «من» بدل «علی» فی نسخة العیون.

(۳) اساس الحکومة الاسلامیة. السید کاظم الحائری. ص ۲۲۶.

(۴) کتاب الغیبة. الشیخ الطوسی. ص ۲۵۷ (ط مطبعة النعمان).

ورود التوقيع ايام الغيبة الصغرى

و هذا الكلام و إن كان يتبادر إلى الذهن أنّ المقصود من ورود التوقيعات عليهم، ورودها من الإمام(عليه السلام) إليهم، ولكن من يراجع باقي عبارة الشيخ يراها صريحة في أنّ المقصود ليس هو هذا، و إنّما المقصود هو ورود التوقيعات الحاكية عن شأنهم والدّالة على وثاقتهم، ذلك لأنّه بعد هذه العبارة مباشرة يذكر بعض المصاديق لهذه العبارة بعنوان: «منهم، و منهم...»[1] و كل ما ذكره إنّما هو من هذا القبيل، لا من ذاك القبيل، أي انّ التوقيعات واردة إلى غيرهم بشأنهم وعلى وثاقتهم لا إليهم.[2]

نعم، لا تبعد دعوىٰ وثاقة من ورد عليه توقيع أيّام الغيبة الصغرى بإعتبار الظروف الموجودة في تلك الأزمنه و الحصر البالغ على الإمام(ع) بحيث أوجب غيبته وتستّره عن المجتمع و الخليفة، بل كانت درجة التقية إلى حدّ حرّم الامام(ع) ذكر اسمه، لأنّه إذا ذُكر الاسم وقع الطلب.[3] فلم يكن الامام(ع) يرسل توقيعاً إلى شخص لا يعتمد عليه، فإنّ هذا التوقيع كان سنداً كتبياً على حياة الإمام و إمامته و إدارته لمجتمع الشيعة. فلو أحرزنا ورود توقيع على شخص في زمن الغيبة الصغرى حكمنا بوثاقته.

إنّما الاشكال في الموارد التي يروى فيها توقيعٌ بسندٍ صحيح إلى من ورد عليه التوقيع كالتوقيع الشريف الذي يرويه الشيخ في كتاب الغيبة عن جماعة عن جماعة عن جعفرين محمدين قولويه و أبي غالب الزراري و غيرهما، عن محمدبن يعقوب الكليني عن إسحاق بن يعقوب،[4] فإنّا كيف نقدر على إحراز صدور هذا التوقيع و وروده على إسحاق بن يعقوب مثلاً، حتى نحكم بوثاقته؟

جوابه هو أنّه، بعد الالتزام بأنّ التوقيعات لم تكن ترد أيّام الغيبة الصغرىٰ إلّا على الثقات، يبعد جداً عدمُ إحراز محمدبن يعقوب الكليني لوثاقة إسحاق بن يعقوب مثلاً ونقله التوقيع عنه إلى الأصحاب، فإنّ التوقيع كان أمراً مهمّاً في تلك الأزمنة وافتراؤه كان من

(١) كتاب الغيبة، الشيخ الطوسي، ص ٢٥٧-٢٥٨ (ط مطبعة النعمان).
(٢) اساس الحكومة الإسلامية، السيد كاظم الحائري، ص ٢٢٦، ٢٢٧ (ط بيروت).
(٣) اصول الكافي، ج ١، كتاب الحجة، باب في تسمية من رآه عليه السلام، ح ١، ص ٢٦٦ (ط المكتبة الاسلامية).
(٤) كتاب الغيبة، الشيخ الطوسي، ص ١٧٧ (ط مطبعة النعمان) لا يذهب عليك ان في الجماعة التي يروى عنها الشيخ الطوسي يوجد ثقة حتماً لأنّ الشيخ المفيد منهم.

ورود التوقيع ايام الغيبة الصغرى

أعظم الفسق ومثله لايخفى على الكلينى المعاصر لإسحاق مثلاً ومن المعلوم بُعد احتمال النقل هنا من باب كون عهدته على الراوى، حتى يقال: «إنّ نقل الكلينى لايعنى صدور التوقيع و وروده على اسحاق بن يعقوب.» فافهم.

قد يقال: إنّ خروج التوقيع يقتضى كون مَن خرج اليه من الخواص و هذا المقدار كاف فى الاعتماد عليه.[1]

وفيه: إنّه ما لم نحرز الوثاقة لايفيدنا كون الراوى من خواصّ الامام(ع) شيئاً. إلاّ على عدم احتمال الانفكاك بين كون الراوى من الخواص و بين وثاقته و إلاّ فالأمر واضح.

(١) اساس الحكومة الاسلامية، السيد كاظم الحائرى، ص ١٥٦.

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- مرحوم کلینی توقیع معروف «أَمّا الْحَوَادثُ الْوَاقعَةُ...» را در کتاب الکافی نیاورده است؛ این در حَالی اسَت که این توقیع در آثار شیخ صدوق و شیخ طوسی با واسطه از کلینی نقل شده است. دانشمندان برای این عدم نقل، دلایل متعددی ذکر کرده‌اند که مهم‌ترین آن‌ها رعایت اصل تقیه و حفظ جان راوی و نائب امام بوده است.

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- رعایت تقیه و حفظ جان راوی
- کتاب برای عموم مردم: «الکافی» برای استفاده عموم شیعیان نوشته شده بود، نه صرفاً خواص.

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- خطر افشای هویت: در متن توقیع، نام اسحاق بن یعقوب صریحاً آمده است. اگر این نام در کتابی عمومی ثبت می‌شد، می‌توانست تحت فشار یا شکنجه دشمنان، به شناسایی او و در نتیجه شناسایی نائب امام (محمد بن عثمان) که واسطه دریافت توقیع بود، منجر شود.

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- · محرمانه بودن نیابت: در آنٍ دوره، ارتباط با نائبان خاص امام زمان (عج) کاملاً سری بود و افشای نام افراد می‌توانست جان آن‌ها را به خطر بیندازد.

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- احتمال تألیف کتاب پیش از دریافت توقیع

- برخی محققان احتمال داده‌اند که این توقیع پس از تألیف کتاب الکافی به دست کلینی رسیده باشد. در این صورت، او در زمان نگارش کتاب به این روایت دسترسی نداشته است.

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- جایگاه سندی روایت
- عدمِ خدشه به اعتبار: عدم نقل کلینی در «الکافی» لزوماً به معنای بی‌اعتبار بودن توقیع نیست. زیرا او می‌توانسته به دلایل فوق (تقیه) آن را نقل نکرده باشد، در حالی که خود او این توقیع را از اسحاق بن یعقوب شنیده و به شاگردانش (مانند شیخ صدوق و طوسی) منتقل کرده است.

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- پیش از هر چیز باید یک نکتهٔ رجالی مهم را روشن کرد: ❊❊این‌گونه نیست که مرحوم کلینی از توقیع معروف «أَمّا الْحَوادِثُ الْواقِعَةُ...» بی‌خبر بوده یا آن را نپذیرفته باشد.❊❊ سند اینَ توقیع در دو منبع کهن، خودِ کلینی را در زنجیرهٔ انتقال قرار می‌دهد:

- – شیخ صدوق در ❊کمال‌الدین❊ (ج ۲، ص ۴۸۳، ح ۴) آن را از ❊❊محمد بن محمد بن عصام❊❊ از ❊❊محمد بن یعقوب کلینی❊❊ از ❊❊اسحاق بن

دراسات الاستاذ: مهدي الهادوي الطهراني

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- یعنی کلینی این توقیع را می‌شناخته و آن را در محافل حدیثی خویش بازگو کرده است؛ تنها در *الکافی* جای نگرفته است. برای تفصیل این بحث بنگرید به [حیاۀ الشیخ الکلینی، ص ۱۵۸] و تحلیل سندی آن در [پرسش fa4e877e21a4b63deb292fd48b00bbac] و [بررسی سند توقیع اسحاق بن یعقوب].

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- هیچ تصریحی از خودِ کلینی در دست نیست که این حذف را توضیح دَهد؛ آنچه در ادامه می‌آید ***تحلیل*** پژوهشگران است، نه سخن صریح کلینی:

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- ***۱. الکافی «جامعِ همه‌روایات» نیست.*** کلینی در مقدمهٔ کتاب، روش خود را گزینشی معرفی می‌کند و هدفش گردآوری همهٔ مرویات نبوده، بلکه نقل آنچه را که بر آن اعتماد داشته و برای هدایت شیعه ضروری می‌دانسته، برگزیده است. بنابراین «نیامدن در کافی» هرگز به معنای «رد یا انکار» نیست؛ دهها روایت معتبر دیگر نیز در کافی نیست.

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- ❊❊۲. ماهیت «توقیع» با ساختار کافی هم‌خوان نبود.❊❊ توقیعات، نامه‌های شخصی و پاسخ‌های کتبی به پرسش‌های فردی بودند و به‌طور طبیعی در آثار مخصوص «غیبت و توقیعات» (مانند ❊کمال‌الدین❊ صدوق، ❊الغیبة❊ طوسی و ❊الاحتجاج❊ طبرسی) جای می‌گرفتند، نه در مجموعه‌ای که بر محور ابواب فقهی و اعتقادی تدوین شده است.

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- ❊❊۴. مسیر ویژهٔ انتقال.❊❊ این توقیع از طریق نائب دوم (محمد بن عثمان عمری) به اسحاق بن یعقوب رسیده و سلسلهٔ آن از راه مشایخ اجازهٔ قم (ابن عصام، ابن قولویه، زراری) منتقل شده است؛ یعنی مسیری غیر از مسیر عمومی و پرتراکم روایات کافی.

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- | پرسش | پاسخ مستند |
- |---|---|
- | آیا کلینی توقیع را می‌دانست؟ | بله؛ نام او در سند کمال‌الدین و الغیبهٔ هست |
- | آیا آن را رد کرد؟ | خیر؛ دلیلی بر رد وجود ندارد |

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- ## جمع‌بندی
- | علت نیامدن در کافی؟ | گزینشی‌بودن کافی + ماهیت توقیع + ساختار باب‌بندی |
- | تصریح خود کلینی؟ | در دست نیست؛ تحلیلی است |

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- به بیان دقیق‌تر، پرسش را باید چنین بازنویسی کرد: «چرا کلینی این توقیع را در *الکافی* نیاورده، با آنکه آن را روایت کرده است؟» و پاسخ همان است که آمد: **گزینش روشمند و نه انکار**.

دلائل عدم نقل توقیع در کافی شریف

- منابع:
- ۱.

https://reader.najm.ac/book/49131?page=162

- 2.

https://www.islamquest.net/fa/archive/fa7432

- 3.

https://eshia.ir/feqh/archive/text/tahriri/feqh/1402/14020821/

توقيع شريف

- [الضابطة لما يجب استئذان الفقيه فيه]
- **كلّ معروف علم من الشارع إرادة وجوده فى الخارج*، إن** علم كونه وظيفة شخص خاص، كنظر الأب فى مال ولده الصغير، أو صنف خاص، كالإفتاء و القضاء، أو كلّ من يقدر على القيام به كالأمر بالمعروف، فلا إشكال فى شيء من ذلك. و إن لم يُعلم ذلك و احتمل كونه مشروطاً فى وجوده أو وجوبه بنظر الفقيه، وجب الرجوع فيه إليه.

- * **هذا هو الأمور الحسبية**

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)؛ ج٣، ص: ٥٥٣

توقيع شريف

- ثمّ إن علم الفقيه من الأدلّة جواز تولّيه «۱»؛ لعدم إناطته بنظر خصوص الإمام أو نائبه الخاصّ، تولّاه مباشرةً أو استنابةً إن كان ممّن يرى الاستنابة فيه، و إلّا عطّله؛ فإنّ كونه معروفاً لا ينافى إناطته بنظر الإمام عليه السلام و الحرمان عنه عند فقده، كسائر البركات التى حُرمناها بفقده عجّل اللّه فرجه.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج۳، ص: ۵۵۴

توقيع شريف

- و مرجع هذا إلى الشكّ فى كون المطلوب مطلق وجوده، أو وجوده من موجد خاص.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج۳، ص: ۵۵۴

توقيع شريف

- [ما يدل على وجوب استئذان الفقيه فى الأمور المذكورة]
- أمّا **وجوب الرجوع إلى الفقيه** فى الأُمور المذكورة، فيدلّ عليه مضافاً إلى ما يستفاد من **جعله حاكماً**، كما فى مقبولة ابن حنظلة، **الظاهرة فى كونه كسائر الحكّام المنصوبة** فى زمان النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلم و الصحابة فى إلزام الناس بإرجاع الأُمور المذكورة إليه، و الانتهاء فيها إلى نظره، بل المتبادر عرفاً من نصب السلطان حاكماً وجوب الرجوع فى الأُمور العامّة المطلوبة للسلطان إليه،

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ٥٥٤

توقيع شريف

- و إلى ما تقدّم من قوله عليه السلام: «مجارى الأُمور بيد العلماء باللّه الامناء على حلاله و حرامه» «۲»-

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج۳، ص: ۵۵۴

توقيع شريف

•

---

(١) فى غير «ف» و «ش»: «توليتـه»، و لكـن صـحّح فـى «ن» بما أثبتناه.

• (٢) تقدّم فى الصفحة ٥٥١.

توقيع شريف

- التوقيع «١» المروى فى إكمال الدين «٢» و كتاب الغيبة «٣» و احتجاج الطبرسى «۴» الوارد فى جواب مسائل إسحاق بن يعقوب، التى ذكر أنّى «۵» سألت العمرى رضى اللّه عنه أن يوصل لى «۶» إلى الصاحب عجّل اللّه فرجه كتاباً «٧» فيه تلک المسائل التى قد أشكلت علىّ، فورد الجواب «٨» بخطّه عليه آلاف الصلاة و السلام فى أجوبتها، و فيها: «و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا؛ فإنّهم حجّتى عليكم و أنا حجّة اللّه».

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ۵۵۵

توقيع شريف

- فإنّ المراد بـ «الحوادث» ظاهراً:
- مطلق الأُمور التي لا بدّ من الرجوع فيها عرفاً أو عقلًا أو شرعاً إلى الرئيس، مثل النظر في أموال القاصرين لغيبةٍ أو موتٍ أو صغرٍ أو سَفَهٍ.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصاري، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ٥٥٥

توقيع شريف

- و أمّا **تخصيصها بخصوص المسائل الشرعيّة**، فبعيد من وجوه:
- منها: أنّ الظاهر وكول **نفس الحادثة** إليه ليباشر أمرها مباشرةً أو استنابةً، **لا الرجوع فى حكمها** إليه.
-

---

(١) فى «خ»، «م»، «ع» و «ص»: «و التوقيع»، و فى مصحّحة «خ» و «م» شطب على الواو.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ٥٥٥

توقيع شريف

- (٢) إكمال الدين: ٤٨٤، الباب ٤٥، الحديث ٤.
- (٣) كتاب الغيبة: ٢٩، الفصل ٤، الحديث ٢٤٧.
- (٤) الاحتجاج ٢: ٢٨٣، و عن المصادر المتقدّمة الوسائل ١٨: ١٠١، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٩.
- (٥) فى «م» و «ش» بدل «أنّى»: أبى.
- (٦) لم ترد «لى» فى «ش».

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ٥٥٥

توقيع شريف

- (٧) فی «ف» و «ن» زیادة: «یذکر»، و لکن شطب علیها فی «ن».
- (٨) فی «ش»: فورد التوقیع.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ٥٥٥

توقيع شريف

- و منها: التعليل بكونهم «حجّتى عليكم و أنا حجّة اللّه»؛ فإنّه إنّما يناسب الأُمور التى يكون **المرجع فيها هو الرأى و النظر**، فكان هذا منصب ولاة الإمام عليه السلام من قبَل نفسه، لا أنّه واجب من قبَل اللّه سبحانه على الفقيه بَعد غيبة الإمام عليه السلَام، و إلّا كان المناسب أن يقول: «إنّهم حجج اللّه عليكم» كما وصفهم فى مقام آخر بـ «أنّهم أُمناء اللّه على الحلال و الحرام» «١».

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثة)، ج٣، ص: ٥٥٦

توقيع شريف

- و منها: أنّ وجوب الرجوع فى المسائل الشرعيۀ إلى العلماء الذى هو من بديهيّات الإسلام من السلف إلى الخلف ممّا لم يكن يخفى على مثل إسحاق بن يعقوب، حتّى يكتبه فى عداد مسائل أشكلت عليه، بخلاف وجوب الرجوع فى المصالح العامّۀ إلى رأى أحد و نظره؛ فإنّه يحتمل أن يكون الإمام عليه السلام قد وكّلَه فى غيبته إلى شخص أو أشخاص من ثقاته فى ذلک الزمان.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط - الحديثۀ)، ج۳، ص: ۵۵۶

توقيع شريف

- و الحاصل: أنّ الظاهر أنّ لفظ «الحوادث» ليس مختصّاً بما اشتبه حكمه و لا بالمنازعات.

كتاب المكاسب (للشيخ الأنصارى، ط – الحديثة)، ج۳، ص: ۵۵۵

توقيع شريف

- وقال المحقّق الشعرانى فى هامش الوافى:
- ...
- واستدلّ الشيخ المحقّق الأنصارى رحمه الله بمرسلة الاحتجاج وفيها: أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة. انتهى.

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقيع شريف

- والمرسل لا يحتجّ به
- و «الحوادث الواقعة» مجمل لا نعرفها ولا نعرف مقصود السائل من سؤاله ولا معنى الرجوع، وهل هو لما يعتقده الشيعة من وجود المعصوم فى كل عصر واحتياجهم إليه أو للإذن فى التصرّف فى مال الأيتام والقاصرين؟ والأول أظهر؛

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقيع شريف

- لأنّهم كانوا يرون الحاجة إلى السؤال عمّا أشكل عليهم من المسائل دائماً، حتّى أنّ الصغار مع علمه وجلالته كاتب العسكرىّ عليه السلام مراراً، والسائل لمّا توحّش من الغيبة؛ أعنى الغيبة الصغرى؛ لعدم وصولهم إلى الإمام عليه السلام بالسهولة، سأل عن تكليفهم فى هذا الحال، وليس السؤال عن حال الغيبة الكبرى؛ لأنّ السائل كان قبل ذلک بنحو من أربعين سنة، فأجاب عليه السلام بأنّ فى أيدى العلماء ما يكفيهم من الأحاديث.

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقيع شريف

- وقال الشيخ المحقّق الأنصارىّ: إنّ مثل إسحاق بن يعقوب- أى السائل فى هذه المكاتبة- لم يكن يخفى عليه الرجوع إلى العلماء بالاستفتاء، فليس سؤاله عنه.

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقيع شريف

- وفيه: أنّا لا نعرف إسحاق بن يعقوب، ولا ذكر له في كتب الرجال، ولا نعرف أنّه ممّن يخفى عن مثله هذه الامور أو لا يخفى،
- ولعلّ الشيخ اطّلع على حاله فيما لم يطّلع عليه من الكتب.

الكافي (ط - دار الحديث)؛ ج٩، ص: ٦٩٣

توقيع شريف

- وثانياً أنّ الاحتياج إلى الإمام عليه السلام فى مذهبنا واضح مركوزاً فى الأذهان، ونعتقد أنّه لا بدّ فى كلّ عصر من حجّة معصوم، ولا يكفى وجود العلماء عن الحجّة، ولمّا كان أوّل أمر الغيبة ولم يكن جميع الناس يعرف حكمتها، سأل سائل عن الحجّة فى زمان الغيبة الصغرى؛ فإنّ غيبته عليه السلام كعدمه ظاهراً فى أنّه يتعطّل الأحكام، والمذهب وجود الحجّة فى كلّ عصر لرجوع الناس إليه،

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقيع شريف

- وليس هذا السؤال بعيداً حتّى من أعاظم العلماء، فضلًا عن إسحاق بن يعقوب الذى لا نعرفه ولعلّه كان من عامّة الناس،

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقيع شريف

- فالدليل على ولاية الفقيه ضرورة العقل إلى تصدّى رجل لأموال القاصرين؛ لئلّا يهملوا ولا يتنازع الناس فى تولّى امورهم، والفقيه العادل أولى بذلك من غيره، ويجعل مقبولة عمر بن حنظلة وأمثالها مؤيّدة، بل يكفى فى ذلك الإجماع المنقول؛ لتوفّر القرائن على صحّته».

الكافى (ط - دار الحديث)؛ ج۹، ص: ۶۹۳

توقیع شریف

- . آیۀ الله شیخ مرتضی حائری (م: ۱۳۶۲ هش)
- وی توقیع شریف را از ادله‌ی ولایت فقیه می داند و می نویسد:
- **توقیع شریف امام زمان(عج)، که از ادلّه‌ی ولایت فقیه است، در ثبوت اذن برای فقیه(جهت اقامه‌ی نماز جمعه) کفایت می کند.**

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- سند توقیع شریف را ما در کتاب ابتغاء الفضیلۀ توضیح دادیم.
- در استدلال به این روایت، اشکال شده که سؤال اجمال دارد و این اشکال مردود است، زیرا ذیل روایت اطلاق دارد و در مقام تعلیل و بیان قاعده‌ی کلّی می باشد و اجمال سؤال مشکلی ایجاد نمی کند .

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- بنابراین، اگر مورد سؤال برخی از حوادث جدید باشد، زیانی به عامّ بودن روایت نمی رساند، زیرا ذیل روایت عام است و علّت، حکم را تعمیم می دهد و تقریب استدلال به این روایت چنین‌است: «فقیه از سوی امام حجت است» و معنای حجّت بودن او از طرف امام، در عرف، این است که در همه‌ی مواردی که باید به امام مراجعه شود، فقیه نیز مرجعیت و حجّیت دارد.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- . توقیع شریفی که مرحوم صدوق در کتاب کمال الدین (اکمال الدین) از اسحاق بن یعقوب نقل می کند که حضرت ولی عصر(عج) در پاسخ به پرسش‌های او به خط مبارکشان مرقوم فرمودند:
- أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فیها إلی رواة حدیثنا، فإنّهم حجّتی علیکم و أنا حجّة الله علیهم«]در رویدادهایی که اتّفاق می افتد، به راویان حدیث ما مراجعه کنید؛ زیرا آنان حجّت من بر شمایند و من حجّت خدا بر آنان هستم.]

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- همین روایت را مرحوم شیخ طوسی در کتاب الغیبة نقل می‌کند، با این تفاوت که در انتهای آن به جای »أنا حجّة الله علیهم« آمده است: »أنا حجّة الله علیکم«]من حجّت خدا بر شما هستم.] در نقل مرحوم طبرسی در کتاب »الاحتجاج« تنها »أنا حجّة الله«:]من حجت خدا هستم، [آمده است. البته این تفاوت در نقل، هیچ تأثیری در دلالت این روایت، به توضیحی که خواهد آمد، ندارد.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- از حیث سند، این روایت تا »اسحاق بن یعقوب« تقریباً قطعی است؛ زیرا آن را گروهی از راویان از گروه دیگری از مرحوم کلینی از اسحاق بن یعقوب نقل کرده اند. نسبت به شخص »اسحاق بن یعقوب« توثیق خاصّی در کتاب‌های رجال وارد نشده است و برخی کوشیده اند او را برادر مرحوم کلینی معرفی کنند. ولی این تلاشِ نه‌چندان کامیاب، مفید نیست.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- راه صحیح آن است که بگوییم با توجّه به وضعیت امام زمان)عج(در دوران غیبت صغرا و فشار و خفقان موجود در آن روزگار - که باعث شده بود حضرت‌علیه السلام از انظار عموم پنهان شود و تنها از طریق نوّاب خاصّ با مردم ارتباط برقرار کند - صدور توقیعات، که یک سند رسمی بر حیات امام‌علیه السلام و زمامداری او بود، جز نسبت به افراد بسیار قابل اعتماد صورت نمی گرفت.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- پس خود ارسال نامه از سوی حضـرت‌علیـه السـلام برای شخصی در آن دوران، دلیل وثاقت آن شخص می باشد.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- اگر پرسیده شود: از کجا معلوم که اسحاق بن یعقوب توقیعی دریافت کرده است، شاید او در این ادعا دروغ گفته باشد؟
- در پاسخ خواهیم گفت: کلینی که این توقیع را از او نقل می کند - با توجّه به آنچه گذشت - حتماً او را مورد اعتماد می‌دانسته و الاّ هرگز اقدام به این عمل نمی کرده است. با این وصف، جای تردیدی در سند این روایت باقی نمی ماند.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- بهترین شیوه‌ی استدلال به این روایت – که در سخنان برخی از فقهای پیشین نیز شاهد آن بودیم – این است:

توقیع شریف

- حضرت‌علیه السلام دو جمله‌ی: »فإنّهم حجّتی علیکم« و »أنا حجّة الله« را به گونه ای آورده که بوضوح می رساند حجّیت راویان حدیث آنان - که همان فقیهان هستند و در روایت قبلی علت تطبیق را توضیح دادیم - بسان حجّیت خود آنهاست؛ یعنی فقها نایب امام زمان)عج(در میان مردم می‌باشند.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- حال اگر زمان صدور این توقیع - یعنی غیبت صغرا - را در نظر بگیریم و توجّه کنیم که حضرت‌علیه السلام در این دوران شیعیان را برای غیبت کبرا آماده می کردند و در واقع آخرین وصایا و آخرین احکام را صادر می نمودند، به وضوح در خواهیم یافت که این روایت به زمان غیبت نظر دارد و همان گونه که بسیاری از فقهای گذشته اشاره کرده اند، فقیهان شیعه را به عنوان جانشینان امام در تمام امور، از جمله زمامداری جامعه‌ی اسلامی معرّفی می کند.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- برخی در استدلال به این حدیث نیز مناقشه و تمسّک به آن را – که در بسیاری از نصوص فقهی شاهد آن بودیم و آنان از آن بی خبرند و تنها از عوائد نراقی خبر دارند – نتیجه‌ی عدم بررسی معنای حجّت و فقدان اجتهاد در لغت‌شناسی دانسته‌اند! سپس با جستجوی کاربردهای واژه‌ی »حجّت« در منطق، فلسفه و اصول فقه در کلاف سردرگمی گرفتار شده اند که هرگز راه خلاصی از آن تصوّر نمی شود!

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- مقصود از »حجّت« در این روایت، مانند سایر موارد، چیزی است که می‌توان به آن احتجاج کرد. پس امام‌علیه السلام حجّت خداست؛ زیرا اگر او چیزی بگوید و مردم عمل نکنند، خدا به همان گفته‌ی اوعلیه مخالفت کنندگان احتجاج می کند و آنها نمی توانند عذری در این مخالفت بیابند. همچنان که اگر به گفته‌ی او عمل کنند، در مقابل این سؤال که چرا چنین کردید؟ همین جواب کافی است که به دلیل گفته‌ی او.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- با این وصف، اگر فقیه حجّت امام است، یعنی اگر امری کند – چه از باب فتوا و استنباط حکم، چه از باب ولایت و انشای حکم – و مردم مخالفت کنند، حضرت‌علیه السلام بر علیه مخالفان به همین امر فقیه احتجاج می کند. همان گونه که مطعیان به این امر برای توجیه عمل خود استدلال می‌نمایند.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- به هر تقدیر، همان‌گونه که بارها در سخن فقیهان پیشین دیدیم، دلالت روایت بر »ولایت فقیه« و نیابت او از امام معصوم‌علیه السلام جای تردید نیست.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- مرتضی حائری، صلوة الجمعه، ص۱۴۴.
- به روایاتی که در دوره‌ی غیبت صغرا به صورت کتبی از ناحیه‌ی امام زمان)عج(به ر وسیله‌ی نوّاب خاص به دست راویان می رسید، »توقیع« می گویند.
- صدوق، کمال الدین)اکمال الدین(، ج۲، ص۴۸۳)باب ۴۵، التوقیعات، التوقیع الرابع(.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- شیخ طوسی، الغیبة، ص۱۷۷.
- ر.ک: شیخ حر عاملی، وسائل الشیعه، ج۱۸، ص۱۰۱)کتاب القضاء، أبواب صفات القاضی، باب ۱۱، حدیث ۹).
- بیان این نکته که راوی مورد اعتماد و وثوق است، در اصطلاح علم رجال »توثیق« نامیده می شود.
- ر.ک: التستری، قاموس الرجال، ج۱، ص۷۸۶.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- نگارنده، این مطلب را به عنوان یکی از راه‌های توثیق که عمومیت دارد در کتاب تحریر المقال فی کلیات علم الرجال آورده است.)ر.ک: مهدی هادوی تهرانی، تحریر المقال فی کلیات علم الرجال، صص۱۱۱ - ۱۰۹).
- ر.ک: سید کاظم حائری، ولایة الأمر فی عصر الغیبة، صص۱۲۵ - ۱۲۲.

ولایت و دیانت(هادوی تهرانی)، ص

توقیع شریف

- ر.ک: مهدی حائری یزدی، حکمت و حکومت، صص۲۱۴ - ۲۰۷.
- احتجاج« یعنی استدلال و اقامه‌ی حجت.